الأمـــم المتحـــدة

إضافة لتقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئـــة التحضيريـــة لـــدورة الجمعية العامـة الاستثنائيـة لاستعـراض وتقييم تنفيذ برنامج العمـــل مـــن أجـــل التنميـــة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون
الملحق رقم ٢ ألف (A/S-22/2/Add.1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون
الملحق رقم ٢ ألف (A/S-22/2/Add.1)

إضافة لتقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة مـن حروف وأرقـام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ١

ثانيا - تنظيم الدورة المستأنفة ١

ثالثا - الاستعراض الشامل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ١

رابعا - اعتماد تقرير لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين، عن دورتها المستأنفة ٢

خامسا - مقرر اعتمدته اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية ٢

أولا - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة علما بمقررها ٤٨٦/٥٣ المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، برسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات أبلغ بها رئيس اللجنة رئيس الجمعية العامة بأن لجنة المؤتمرات قررت الإذن للجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بعقد دورة مستأنفة على مدى يومين بغرض إتمام عملها.

ثانيا - تنظيم الدورة المستأنفة

٢ - عقدت لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين دورة مستأنفة بمقر الأمم المتحدة يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩[(١)]. وعقدت ثلاث جلسات (الثالثة إلى الخامسة) وعددا من الجلسات غير الرسمية.

٣ - وافتتح الدورة نافيد حنيف (باكستان) نائب رئيس الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة.

ثالثا - الاستعراض الشامل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٤ - كان معروضا على اللجنة، بوصفها الهيئة التحضيرية، في جلستها الثالثة المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ورقة غير رسمية تتضمن نصين معنونين "مشروع إعلان" و "حالة التقدم المحرز والمبادرات المتخذة بشأن التنفيذ المقبل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية". وقد تجلى في الورقة نتائج المشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن النصين بصيغتهما الواردة في تقرير اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية[(٢)].

٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثل كل من أنتيغوا وبربودا، وغيانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وفنلندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وساموا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة).

٦ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أدلى ببيان ممثل كل من أنتيغوا وبربودا، وغيانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، واليابان.

---

(١) للاطلاع على التقرير الرئيسي للجنة بوصفها الهيئة التحضيرية، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون، الملحق رقم ٢ (A/S-22/2).

(٢) انظر المرجع نفسه، الفصل ثالثا - هاء.

٧ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قدم ممثل أنتيغوا وبربودا تقريرا عن نتائج المشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن مشروعي النصين المنقحين.

٨ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثل كل من فنلندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وساموا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، حيث قررت بعد ذلك اللجنة، بوصفها الهيئة التحضيرية، إحالة النصين المعنونين "مشروع إعلان" و "حالة التقدم المحرز والمبادرات المتخذة بشأن التنفيذ المقبل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين، لمواصلة النظر فيهما (انظر الفصل خامسا، المقرر 1999/PC/3).

٩ - وبعد اعتماد المقرر، أدلى ببيان ممثل كل من بربادوس (باسم الجماعة الكاريبية وبعض أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، واليابان، والبرازيل، وكوبا، والهند، وسورينام، والأرجنتين، وجامايكا.

رابعا - اعتماد تقرير لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين، عن دورتها المستأنفة

١٠ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اعتمدت اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والعشرين، مشروع التقرير عن دورتها المستأنفة.

خامسا - مقرر اعتمدته اللجنة بوصفها الهيئة التحضيرية

١١ - اعتمدت لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر التالي:

المقرر 1999/PC/3 - مشروعا نصين لنظر الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين

تقرر لجنة التنمية المستدامة، بوصفها الهيئة التحضيرية، إحالة النصين التاليين المعنونين "مشروع إعلان" و "حالة المبادرات المتعلقة بالتنفيذ المقبل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين، لمواصلة النظر فيهما:

مشروع إعلان*

نحن، الدول المشاركة في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة لاستعراض وتقييم برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وقد اجتمعت بمقر الأمم المتحدة يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩،

وإذ تعيد تأكيد مبادئ التنمية المستدامة والالتزامات المتعلقة بها الواردة في إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وإعلان بربادوس، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تشير إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، والمقررات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في دوراتها الرابعة والسادسة والسابعة،

وإذ تدرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلع جميعها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات العيش وأنها ما زالت ملتزمة التزاما قويا بالحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي الذي يتوقف عليه مستقبلها، وإذ ترى أن الهدف من هذا الاستعراض لمواصلة تنفيذ برنامج العمل هو مواصلة العمل على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي بشأن التنمية المستدامة، وأن هذا الاستعراض يوفر مقياسا لمدى التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقاليمها، ويحدد المواضع التي تستوجب اهتماما خاصا للمضي قُدما في تنفيذ التنمية المستدامة،

وإذ تذكر بأن من المسلم به أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثّل حالة خاصة بالنسبة للبيئة والتنمية على السواء لأنها هشة وضعيفة من الناحية البيئية، ولأنها تواجه قيودا خاصة في جهودها المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة ولأن ظروفها المادية الخاصة كثيرا ما تنشأ عنها صعوبات بالنسبة للاستفادة من البيئة الاقتصادية العالمية وبالتالي بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد أن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يترجم جدول أعمال القرن ٢١ إلى سياسات وإجراءات وتدابير محددة يتعيَّن اتخاذها على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التصدي لهذه القيود وتحقيق التنمية المستدامة،

---

* حتى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اتفق على النص غير الوارد بين قوسين معقوفين رهنا بالاستشارة.

وإذ تدرك أن جماعات الدول الجزرية الصغيرة النامية هي القيِّمة على مساحات شاسعة من محيطات العالم ولها نصيب وافر من التنوع البيولوجي العالمي، وأنها تتصدر المعركة ضد التغيرات المناخية، وأن كونها عـُرضة للمخاطر ووضعيتها الصعبة يؤكدان الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل،

وإذ تدرك أيضا أن الحلول التي تم التوصل إليها في هذا الصدد يمكن أن تكون أمثلة مفيدة لبلدان أخرى حول العالم،

وإذ تدرك كذلك أن جهودا كبيرة قد بذلت على كافة الأصعدة لتنفيذ برنامج العمل وأن هناك حاجة إلى مواصلة تعزيز هذه الجهود بدعم حقيقي، بما في ذلك الدعم المالي، من جانب المجتمع الدولي، وبتعزيز المؤسسات وتحسين التنسيق وبناء القدرات الموجه نحو أهداف بعينها، وتيسير نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا طبقا للفقرة ٣٤-١٤ (ب) من جدول أعمال القرن ٢١،

وقد نظرت في التقارير المرحلية المقدمة بشأن تنفيذ برنامج العمل وفي الآراء التي عبَّرت عنها الوفود في الدورة الاستثنائية،

واقتناعا منها بوجوب الإسراع بتنفيذ برنامج العمل من خلال إحراز التقدم في المجالات المتداخلة والمترابطة لبناء القدرات والتمويل ونقل التكنولوجيا، وبضرورة توطيد الترتيبات المؤسسية من أجل تنفيذه بنجاح،

١ - ترحب بجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية للوفاء بالتزاماتها إزاء برنامج العمل وبدعم المجتمع الدولي، وتلاحظ أن هذه الجهود تأثرت بالقيود المالية والقيود الأخرى المتعلقة بالموارد وبالعوامل الاقتصادية والبيئية العالمية؛

٢ - ترحب أيضا بالجهود المتواصلة للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل صوغ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة؛

٣ - تشجع الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لتهيئة بيئة مواتية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في معالجة القضايا الشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - تطلب من المجتمع الدولي أن يقدم الوسائل الفعالة، بما فيها الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها والجديدة والإضافية، طبقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ والفقرات ٩٥-٩١ من برنامج العمل لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، ولا سيما معالجة القضايا المعقدة مثل الفقر، على النحو المبين في الفقرة ٦ من وثيقة الاستعراض؛

٥ - تطلب من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لبرامج ومشاريع بناء القدرات والمؤسسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يدعم حيثما يكون مناسبا، إنشاء مراكز التدريب وغيرها من الجهود ذات الصلة لبناء القدرات؛

٦ - تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على ما تحتاجه من نقل للتكنولوجيا السليمة بيئيا، كما هو وارد في برنامج العمل، لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ برنامج العمل؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام تحسين الترتيبات المؤسسية الموجودة في الأمم المتحدة وذلك لمساندة الدول الجزرية الصغيرة النامية فعليا لكي تصبح الأمم المتحدة أكثر إقداما على المبادرة في مجال تعزيز ومساعدة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٨ - ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز مصالح تلك الدول، بما في ذلك تنفيذ برنامج العمل والعناية بشواغلها؛

٩ - [تؤيد مجموعة المبادرات العامة لمواصلة تنفيذ برنامج العمل كما هو مبيَّن في [توصيات لجنة التنمية المستدامة]].

حالة التقدم المحرز والمبادرات المتخذة بشأن التنفيذ المقبل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية*

أولا - مقدمة

١ - منذ أن اعتمد برنامج العمل في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في عام ١٩٩٤، تم استعراض جميع فصوله التي تتضمن أساسا متكاملا وشاملا للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها الرابعة المعقودة في عام ١٩٩٦ ودورتها السادسة المعقودة في عام ١٩٩٨. وواصلت اللجنة، في دورتها السابعة المعقودة في عام ١٩٩٩، أثناء التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل، وحددت المجالات التالية لاتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية بشأنها، بما في ذلك الوسائل اللازمة لتنفيذها: التغيرات المناخية، بما فيها تقلب المناخ وارتفاع مستوى سطح البحار؛ والكوارث الطبيعية؛ وموارد المياه العذبة؛ والموارد الساحلية والبحرية؛ والطاقة؛ والسياحة. وأقرت اللجنة بأن تركيز استعراضها على كل

---

* حتى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ اتفق على النص غير الوارد بين قوسين معقوفين رهنا بالاستشارة.

قطاع لا ينبغي أن يقلل من الحاجة إلى التنفيذ الكامل والشامل لكل فصول برنامج العمل. وأكدت اللجنة على أن برنامج عمل بربادوس ما زال يمثل إطارا قيّما وحيا لجهود التنمية المستدامة التي تقوم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأحاطت علما بالإجراءات التي اتخذتها الحكومات واللجان والمنظمات الإقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لدعم الأنشطة المرتبطة بتنفيذ برنامج العمل. وتعيد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تأكيد التزام المجتمع الدولي بمواصلة تنفيذ برنامج العمل.

٢ - كما أحاطت لجنة التنمية المستدامة علما، في دورتها السابعة، بنتائج اجتماع ممثلي المانحين للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ والذي نظر، في جملة أمور، في مجموعة من المقترحات الوطنية والإقليمية الخاصة بالمشاريع. وأكد الاجتماع إحساسا قويا بالتزام الدول الجزرية الصغيرة النامية ببرنامج العمل وملكيتها له، ولاقى ترحيبا بوصفه مساهمة في تعزيز وإثراء الشراكة بين هذه الدول والمجتمع الدولي. وكذلك أحاطت الدورة علما بما بذلته الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهود كبيرة، وفقا لمسؤوليتها، على الصعيدين الوطني والإقليمي، لبلوغ أولويات برنامج العمل وأهدافه، خاصة إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. وتمشيا مع شواغلها الخاصة وواضعة في الاعتبار أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي القائمة على جزء هام من محيطات العالم وبحاره ومواردها، دخلت هذه الدول بصورة نشطة وبناءة في مفاوضات دولية سعيا للتوصل إلى نهج متكاملة في مجالات مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وقانون البحار، والمصائد المستدامة، والتلوث البحري، وقامت بجهود للوفاء بالتزاماتها التي تنص عليها الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٣ - وفي الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، أعاد المجتمع الدولي إقراره بالقيود الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة إلى دعم خاص لما تبذله من جهود للنهوض بالتنمية المستدامة بسبب صغر مساحتها وبعدها وهشاشتها البيئية وكونها عرضة للتغيرات المناخية وأوجه ضعفها الاقتصادي. وتتقاسم الدول الجزرية الصغيرة النامية العديد من الشواغل والقيود المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتتأثر بها بدرجات متباينة. وقد أقر جدول أعمال القرن ٢١ بالحالة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وباحتياجاتها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وجرى التعبير عن ذلك بصورة أكثر تحديدا في برنامج العمل. وتشمل القيود التي تعترض سبيل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: ضيق قاعدة الموارد بما لا يسمح للدول الجزرية الصغيرة النامية بالاستفادة من وفورات الحجم الكبير؛ وضيق الأسواق الداخلية والاعتماد الشديد على عدد قليل من الأسواق الخارجية والنائية؛ وارتفاع تكاليف الطاقة، والهياكل الأساسية، والنقل والاتصالات وتقديم الخدمات؛ وطول المسافات بين أسواق التصدير ومصادر الاستيراد؛ وتدني وعدم انتظام حجم حركة المرور الدولية؛ وضعف المقاومة في وجه الكوارث الطبيعية؛ وتزايد أعداد السكان؛ والتقلب الشديد في النمو الاقتصادي؛ وقلة الفرص أمام القطاع الخاص والاعتماد الشديد نسبيا لاقتصاداتها على القطاع العام، وهشاشة البيئات الطبيعية.

٤ - كما أحاطت اللجنة علما في دورتها السابعة بأنه، منذ انعقاد المؤتمر العالمي في عام ١٩٩٤، ووتيرة العولمة وتحرير التجارة تؤثر على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بما تثيره من مشاكل وما تتيحه من فرص جديدة بالنسبة لها ولأنها تزيد من الحاجة إلى التنفيذ المركّز لبرنامج العمل. فنتيجة للعولمة، أصبحت أطر السياسات الوطنية والعوامل الخارجية، بما فيها الآثار التجارية، عاملا حاسما في تحديد نجاح الدول الجزرية الصغيرة النامية أو فشلها في جهودها الوطنية. والدول الجزرية الصغيرة النامية يقلقها بصورة خاصة أن هناك مشاكل ونواحي ضعف معينة تواجهها وتزيد من تفاقم المشاكل التي تواجهها في جهودها الرامية إلى الدخول في الاقتصاد العالمي، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والسلع الأساسية وأسواق رأس المال. ولمعالجة هذه التحديات تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية بإصلاحات داخلية في مجال سياسة الاقتصاد الكلي ليستنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما بدأت على الصعيد الإقليمي أيضا بوضع أطر السياسات العامة المناسبة والترتيبات المناسبة لإدماج نُهجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في التنمية المستدامة، وذلك لكي تتيح لنفسها أقصى ما يمكن من الفرص وتقلل القيود التي تواجهها إلى أدنى حد. ويحتاج الأمر إلى توازن يحقق الدعم المتبادل فيما بين البيئة الدولية والبيئة الوطنية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٥ - تقر الجمعية العامة بأنه في حين يتوقف الاستمرار في نهج التنمية المستدامة على رغبة الدول الجزرية الصغيرة النامية وبأنه ينبغي لجميع الشركاء تعزيز بيئة مؤاتية، فإنه يجب على المجتمع الدولي اتخاذ مزيد من التدابير لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال. وأقرت لجنة التنمية المستدامة أن تحقيق مزيد من النجاح في تنفيذ برنامج عمل بربادوس يتطلب اتخاذ جميع الشركاء لتدابير في المجالات التالية: تعزيز بيئة مؤاتية للاستثمار والمساعدة الخارجية؛ تعبئة الموارد والتمويل؛ نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل؛ وبناء القدرات، بما في ذلك التعليم والتدريب والتوعية والتنمية المؤسسية. وقامت اللجنة بتقييم التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي منذ المؤتمر العالمي في الاستجابة للأحكام المالية لبرنامج العمل، لا سيما من خلال تعبئة الموارد، والدخول في مناقشات بشأن التمويل من أجل التنمية، والعمل على وضع الرقم القياسي للضعف، والتنسيق بين الجهات المانحة وتعزيز الشراكات وتوسيعها، وتعميم أنشطة التنمية المستدامة والعمل على الحصول على نتائج أفضل من المؤسسات لدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية والتنمية المستدامة فيها، لا سيما عن طريق بناء القدرات. وعبرت اللجنة من جديد عن الحاجة إلى تدابير أكثر تركيزا على جميع المستويات، بما في ذلك على المستوى الدولي، لتعزيز الدعم، بما في ذلك الدعم المالي من جميع المصادر، للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل البرامج والمشاريع الهادفة إلى بناء القدرات وبناء المؤسسات وتسهيل حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها واستخدامها على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل. ولتيسير اتخاذ إجراءات محددة في هذه المجالات، هناك حاجة لأن تضع حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية إطارا فعالا للسياسة العامة أو تعززه إلى جانب استراتيجيات أو خطط عمل للتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦ - يظل الفقر مشكلة أساسية تؤثر على قدرة العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة. وقد أضر الطابع المعقد للفقر وتفشيه واستمراره بقدرة الدول على توفير الخدمات

الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتغذية والماء النقي والمرافق الصحية وباضطلاعها بإدارة فعالة للمجالين البري والساحلي وبالتخطيط والتنمية على الصعيد الحضري. وأدت مستويات البطالة المتزايدة إلى تفاقم حدة الفقر في الدول الجزرية الصغيرة النامية ، ولا بد من معالجة هاتين الظاهرتين معا للتصدي بشكل ناجع لأثر الفقر المضعف للقدرة على التنمية المستدامة. لذا فاستئصال شأفة الفقر مسألة جادة وهدف يكتسي أولوية عالية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويتطلب إدماج عناصر العمل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

٧ - وقد خلصت اللجنة، في دورتها السابعة، في جملة أمور، إلى أن تنفيذ برنامج العمل بشكل كامل وفعال وطويل الأمد يتطلب إقامة شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي. وحثت اللجنة على مواصلة تعزيز الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والقطاع الخاص. كما حثت القطاع الخاص في بلدان أخرى على زيادة تطوير الشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانيا - المجالات القطاعية التي تتطلب إجراءات عاجلة

ألف - تغير المناخ

٨ - تعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين أكثر البلدان تعرضا للمخاطر الناجمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ. وتعد قدرات ووسائل التكيف مع هذه الظاهرة ضرورة قصوى بالنسبة لهذه الدول. كما أن مشاركة المجتمع الدولي والتزامه بالدعم يشكلان عناصر حاسمة مكملة للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل أي مواجهة أو تخطيط على المدى الطويل. ومن اللازم بصورة خاصة تقديم الدعم الدولي لتحديد خيارات التكيف وتوحيد الجهود لتقليص الضعف اعتمادا على أفضل المعلومات المتاحة.

٩ - وفي سياق الإجراءات التي يُضطلع بها لمعالجة هذه المسائل وعلى أساس شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وعلى هذه الدول مواصلة العمل من أجل تحقيق ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، لا سيما من خلال طرائق محددة، للمساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) تحسين قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة تغير المناخ والتكيف مع هذه الظاهرة بطريقة مناسبة والمشاركة في أنشطة دولية أخرى مثل دراسة تقلب المناخ وإقامة الروابط اللازمة لذلك؛

(ب) تحسين الأعمال المتعلقة بإمكانيات التنبؤ بالمناخ؛

(ج) ومن المستصوب توثيق التعاون بين وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ حتى يتسنى إدماج المعلومات بسهولة في التخطيط الشامل من أجل التكيف على المدى الطويل.

باء - الكوارث الطبيعية والبيئية وتقلب المناخ

١٠ - إن الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة لأشد الكوارث الطبيعية إتلافا لا سيما على شكل أعاصير وانفجارات بركانية وهزات أرضية، كما تتعرض لآثار التقلبات المناخية. وفي بعض الجزر، تشمل هذه الكوارث والظواهر هبوب العواصف وانجراف التربة والجفاف الممتد والفيضانات الواسعة النطاق. وكان لظاهرة النينيو، خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، أثر بالغ على التنمية المستدامة في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية .

١١ - وفي سياق الإجراءات التي يُضطلع بها لمعالجة هذه المسائل وعلى أساس شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وعلى هذه الدول مواصلة العمل من أجل تحقيق ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، لا سيما من خلال طرائق محددة، للمساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) زيادة الجهود لتحسين الفهم العلمي للظواهر الجوية القاسية كتلك المتصلة بظاهرة التذبذب الجنوبي للنينيو وإعداد استراتيجيات طويلة الأجل للتنبؤ بآثارها والحد منها؛

(ب) تحسين الأعمال المتعلقة بقدرات الحد من عنف الكوارث الطبيعية ونظم الإنذار المبكر، بما في ذلك الاضطلاع بتقييم ودراسة متعمقين للوسائل الفعالة للتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية؛

(ج) إقامة شراكات بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والقطاع الخاص بما يتفق مع الممارسات المسؤولة في قطاع الأعمال لتنفيذ خطط تشمل نطاقا أوسع من المخاطر وتخفض من أقساط التأمين وتوسع نطاق تغطية التأمين وبالتالي تزيد من التمويل الموجه للتعمير والتأهيل بعد الكوارث.

جيم - موارد المياه العذبة

١٢ - إن توافر المياه العذبة مسألة أساسية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق. فالموارد من المياه السطحية والمياه الجوفية محدودة نظرا لصغر مجامع المياه ومناطق تغذية طبقات المياه الجوفية، وقد زاد التوسع العمراني من تفاقم مشكلة توافر موارد المياه وجودتها. وأدت الخصائص الجيوفيزيائية للعديد من الجزر الصغيرة إلى جعلها عرضة لظواهر مناخية وزلزالية وبركانية عنيفة وأشد عرضة لفترات الجفاف وقلة تغذية طبقات المياه الجوفية وتأثيرات مناخية ضارة، بما في ذلك التلوث

والاقتحام الملحي وتحات التربة، مما يتطلب إيلاء الاهتمام لإدارة مجامع المياه وتخطيط استخدام التربة والمياه.

١٣ - وفي سياق الإجراءات التي يُضطلع بها لمعالجة هذه المسائل وعلى أساس شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وعلى هذه الدول مواصلة العمل من أجل تحقيق ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، لا سيما من خلال طرائق محددة، للمساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) تنفيذ مقرر لجنة التنمية المستدامة ١/٦ المتعلق ببرنامج عملها بشأن مسائل المياه العذبة في السياق الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) تحسين تقييم موارد المياه العذبة وتخطيطها وإدارتها على نحو متكامل في السياق الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) تنسيق المساعدة والبرامج والمشاريع الأخرى المخصصة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وإعادة تحديد مناطق تركيزها حسب الاقتضاء، على وضع أو تنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر عمل قانونية وطنية، فضلا عن خطط وتدابير متسقة، في إطار نهج متكامل لإدارة الموارد المائية؛

دال - الموارد الساحلية والبحرية

١٤ - إن سلامة الموارد الساحلية والبحرية وحمايتها والحفاظ عليها تتسم بأهمية أساسية في حياة الدول الجزرية الصغيرة النامية وتنميتها المستدامة. ويعد تحسين إدارة السواحل والمحيطات، فضلا عن الحفاظ على السواحل والمحيطات والبحار والاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية والترتيبات والمبادرات بما فيها الجهود الهادفة إلى الإقلال من التلوث البري والبحري، أساسيا لدعم منظمات المصائد الإقليمية والحفاظ على المحيطات كمصدر للغذاء وعامل أساسي من عوامل تنمية السياحة.

١٥ - وفي سياق الإجراءات التي يُضطلع بها لمعالجة هذه المسائل وعلى أساس شراكة قوية وملتزمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وعلى هذه الدول مواصلة العمل من أجل تحقيق وتعزيز الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، لا سيما من خلال طرائق محددة، للمساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) وضع برامج و/أو تعزيزها لبناء القدرة وتقييم الموارد الضخمة لمحيطات الدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارتها، ووضع ترتيبات محددة إقليمية ودون إقليمية و/أو تعزيزها فيما يتعلق بمسائل المحيطات والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) وضع برامج و/أو تعزيزها في إطار برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وبرنامج البحار الإقليمية لتقييم أثر التخطيط والتنمية على البيئة الساحلية، بما في ذلك المجتمعات الساحلية والأراضي الرطبة وموائل الارصفة المرجانية والمناطق الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الواقعة تحت ولايتها الوطنية وتنفيذ برنامج العمل؛

(ج) تعزيز القدرة الوطنية من أجل وضع منهجية أو مبادئ توجيهية لممارسات وأساليب سليمة مناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك بغية بلوغ إدارة متكاملة وتنمية مستدامة للمناطق الساحلية والبحرية الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الموجودة تحت ولايتها الوطنية، اعتمادا على التجربة المتوفرة في هذا المجال؛

(د) البحث والتحليل العلمي المتصل بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والمتداخلة المناطق في أعالي البحار وفي المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الواقعة تحت ولايتها الوطنية؛

(هـ) تعزيز الحفاظ على النظم البيئية والموارد الساحلية وإدارتها واستخدامها بشكل مستدام في المناطق الساحلية الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الواقعة تحت ولايتها الوطنية؛

(و) تصديق الدول على اتفاق الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال أو انضمامها إلى هذا الاتفاق، وعلى اتفاق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعام ١٩٩٣ لتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة أو انضمامها إليه ودعوة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المشاركة على نحو نشط في منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية الناشئة والموجودة وذلك لتنفيذ هذين الاتفاقين بصورة كاملة؛

(ز) صياغة سياسات واستراتيجيات وتدابير لتلبية احتياجات مصائد الأسماك، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه في المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الموجودة تحت ولايتها الوطنية، لكفالة المصادر الأساسية للإمدادات الغذائية لسكان الجزر والتنمية الاقتصادية؛

(ح) تعزيز القدرة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على التفاوض بشأن اتفاقات الصيد؛

(ط) تعزيز القدرة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على تشجيع الاستثمار التجاري وتقييمه ورصده في مصائد الأسماك المستدامة، بما في ذلك الصيد والمعالجة والتسويق، فضلا عن طرق تربية الأحياء المائية السليمة بيئيا، عند الاقتضاء، لزيادة قدرات المجتمعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية على التملك وقدراتها الإدارية على الاضطلاع بأنشطة الصيد التجارية وبالأنشطة الوطنية، في إطار

مدونة قواعد السلوك لمصائد الأسماك المسؤولة مع أخذ خطة العمل الدولية التي وضعتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة طاقة الصيد في الاعتبار؛

(ي) زيادة التنسيق الإقليمي في مجالات الإدارة والرصد والمراقبة والإشراف، بما في ذلك نُظم رصد السفن وإعمال القانون وفق الاتفاقات الدولية للبلدان الساحلية وبلدان الصيد في المناطق البحرية الخاضعة لسيادة الدول الجزرية الصغيرة النامية أو الواقعة تحت ولايتها الوطنية، بما في ذلك إدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛

(ك) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تقييم أثر المصادر البرية للتلوث البحري ووضع آليات للقضاء على مصادر التلوث أو تخفيفها إلى الحد الأدنى والمشاركة في تنفيذ برنامج العمل؛

(ل) [[تكرر] [تشير إلى] أحكام الفقرة ٢٤ جيم '٣' من برنامج العمل وتؤكد مجددا أن تنفيذ هذه الفقرة ينبغي أن يكون متفقا مع [القانون الدولي بما في ذلك] اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك القانونية الدولية القائمة ذات الصلة، ولا سيما الصكوك المذكورة في الفقرة ٦٧ من برنامج العمل.]

(ل) مكرر (البديل ١)

[ونظرا لنواحي القلق الذي تشعر به الدول الجزرية الصغيرة النامية لأن نقل النفايات الخطرة والمشعة عبر الحدود لا تغطيه على نحو واف الأنظمة القانونية الدولية القائمة، ولا سيما تدابير السلامة، والكشف، والمسؤولية، والتعويض [،] [وبخاصة] فيما يتعلق بالحوادث والتدابير العلاجية فيما يتصل بالتلوث من هذه النفايات، تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى [معالجة] [النظر في] نواحي القلق هذه بطريقة محددة وشاملة وتدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير ... عن الجهود المبذولة والتدابير المتخذة لمعالجة نواحي القلق هذه وعن التقدم المحرز.]

(ل) مكرر (البديل ٢)

[مع مراعاة المناقشات التي جرت في المنظمات الدولية ذات الصلة بشأن نواحي قلق الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء عمليات نقل النفايات الخطرة والمشعة عبر الحدود، تدعو الدول إلى مواصلة بذل جهودها كفالة أن يتسنى نقل النفايات والمواد الخطرة والمشعة عبر الحدود بشكل مأمون وآمن وفقا للقوانين والنظم الدولية ذات الصلة.]

(ل) (مكرر ثالثا)

[تواصل الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية بازل بشأن مراقبة نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.]

١٦ - يلزم اتخاذ إجراءات للحفاظ على صحة الشُعاب المرجانية. وستستند تلك الإجراءات إلى المبادرة الدولية للشُعاب المرجانية والتقييمات العالمية للشُعاب المرجانية، وذلك لضمان الأمن الغذائي وتجديد الأرصدة السمكية وتوفير محور تركيز لتنفيذ ولاية جاكارتا، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

١٧ - وفي سياق الإجراءات المتخذة حاليا للتصدي لتلك المسائل واستنادا إلى شراكة قوية ومخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة التالية ودعمها، من خلال سبل منها اتباع طرائق خاصة، للمساعدة في التنفيذ المتواصل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) تشجيع حفظ وإدارة الشُعاب المرجانية على صعيد المجتمع المحلي وطنيا وإقليميا؛

(ب) المبادرات المتصلة بالوسائل البديلة لكسب الرزق مثل تربية المائيات والسياحة البيئية؛

(ج) المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا حفظ وإدارة المحاصيل الجديدة؛

(د) المبادرات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للشُعاب المرجانية؛

(هـ) إجراء البحوث ومراقبة التكنولوجيا ونقلها على النحو المبيَّن في برنامج العمل لتقييم آثار استكشاف الموارد غير الحيَّة على البيئتين الساحلية والبحرية؛

(و) مواصلة تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالشُعاب المرجانية كجزء من المبادرة الدولية للشُعاب المرجانية، وما تضمنته من "دعوة إلى العمل"، و "دعوة جديدة إلى العمل"، و "إطار العمل".

هاء - الطاقة

١٨ - بالنظر إلى اعتماد الدول الجزرية الصغيرة النامية على المصادر التقليدية للطاقة، يلزم تعبئة الموارد من جميع المصادر، بما فيها القطاع الخاص، من أجل تقديم المساعدة التقنية والمالية والتكنولوجية، حسب الاقتضاء، إلى تلك الدول، لتشجيع استعمال الطاقة بكفاءة والإسراع بتنمية مصادر الطاقة المتجددة السليمة بيئيا والاستفادة من تلك المصادر إلى أقصى حد.

١٩ - وفي سياق الإجراءات الجاري اتخاذها حاليا للتصدي لتلك المسائل واستنادا إلى شراكة قوية ومخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة التالية ودعمها، من خلال سُبل منها اتباع طرائق

خاصة، للمساعدة في التنفيذ المتواصل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) وضع مبادرات للطاقة المتجددة على الصعيد الإقليمي، تفاديا لازدواجية الجهود وتحقيقا لوفورات من الإنتاج الكبير؛

(ب) تنمية الموارد البشرية لتلبية احتياجات التخطيط والإدارة المستدامة لقطاع الطاقة المتجددة؛

(ج) تشجيع البحث والتطوير واستثمار القطاع الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة ذات الأولوية؛

(د) تمويل التطبيقات المتعلقة بالطاقة المتجددة، بما في ذلك المعايير والمبادئ التوجيهية لاستخدام الطاقة بكفاءة وحفظها؛

(هـ) تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في الوصول إلى موارد نظيفة ومستدامة للطاقة، في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في استخدام موارد الطاقة المتجددة ومخططات التمويل المبتكرة تحقيقا لاكتفاء ذاتي أطول أجلا من موارد الطاقة.

واو - السياحة

٢٠ - ستحتاج تنمية السياحة المستدامة وتعزيزها إلى اضطلاع الدول الجزرية الصغيرة النامية بجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويلزم في هذا الصدد مواصلة الدعم والتعاون الدوليين. كما سيلزم إيلاء عناية خاصة لتنسيق مشاريع السياحة البيئية على الصعيد الإقليمي، وتيسير تبادل المعلومات والخبرات، وإشراك القطاع الخاص في مشاريع السياحة البيئية التي تحصل على دعم من المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد تضمَّن تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للسياحة عن تنمية السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية إجراءات محددة. وفي هذا الصدد أحاطت الدورة الاستثنائية بالمقرر المتعلق بالسياحة المستدامة الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة، ودعت إلى تطبيقه، عند الاقتضاء، على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١ - وفي سياق الإجراءات المتخذة حاليا للتصدي لتلك المسائل واستنادا إلى شراكة قوية ومخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة التالية ودعمها، من خلال سبل منها اتباع طرائق خاصة، للمساعدة في التنفيذ المتواصل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) وضع برامج إقليمية ووطنية للتقييم البيئي تتناول الطاقة الاستيعابية للموارد الطبيعية، بما في ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية السياحية؛

(ب) تدعيم بناء القدرة المؤسسية في قطاع السياحة وتعزيز حماية البيئة وحفظ التراث الثقافي عن طريق توعية المجتمع المحلي ومشاركته؛

(ج) تشجيع استعمال التكنولوجيات ونظم الاتصال الحديثة التي تتيح الاستخدام الفعّال للمعلومات العالمية والإقليمية والوطنية إلى أقصى حد في دعم التنمية السياحية المستدامة؛

(د) تحسين جمع واستعمال البيانات السياحية بوصفها وسيلة لتيسير التنمية السياحية المستدامة؛

(هـ) إقامة أشكال من الشراكة في مجال السياحة المستدامة لحفظ الموارد المحدودة واستخدامها على نحو فعّال، بناء على طلب المستهلكين والأسواق، ووضع مبادرات مجتمعية، وينبغي أن يتم الترويج للمواقع السياحية على النحو الذي يحافظ على الثقافة المحلية وصحة البيئة؛

(و) بناء القدرة المؤسسية ومواصلة تنمية الموارد البشرية على جميع أصعدة صناعة السياحة، مع التركيز بصورة خاصة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين القدرة على استخدام التكنولوجيات الحديثة.

٢٢ - وفي سياق الإجراءات المتخذة حاليا للتصدي لتلك المسائل واستنادا إلى شراكة قوية ومخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة التالية ودعمها، من خلال سبل منها اتباع طرائق خاصة، للمساعدة في التنفيذ المتواصل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) تعزيز السياحة المستدامة والإدارة المستدامة للعمليات السياحية، عن طريق اعتماد أنظمة مناسبة، ومدونة اختيارية لقواعد السلوك، ومعايير لأفضل الممارسات، وتدابر مبتكرة أخرى؛

(ب) تعبئة موارد كافية، من جميع المصادر، لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز القدرة المؤسسية والموارد البشرية وحماية البيئة؛

(ج) تحسين قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ المتطلبات التعاهدية لمنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية.

٢٣ - وتتسم الصلات بين السياحة المستدامة والطاقة والنقل بأهمية كبيرة للبلدان النامية، وبخاصة أقلها نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية منها. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الحسبان لدى التحضير لبند جدول الأعمال المتعلق بالطاقة والنقل في الدورة التاسعة للجنة.

ثالثا - وسائل التنفيذ

ألف - استراتيجيات التنمية المستدامة

٢٤ - تتيح الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة، فضلا عن التعاون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، استخدام الموارد البشرية والمؤسسية والمالية والطبيعية الوطنية والإقليمية على نحو أكثر فعالية، ويمكن للاستراتيجيات الشاملة والتعاونية أن تشكل أيضا أساسا متينا لتنفيذ البرامج والمشاريع التي يدعمها المانحون تنفيذا أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكاليف. ويصدق ذلك بوجه خاص إذا ما جرى تصور تلك الاستراتيجيات على أنها ذات منحى عملي، بما يفسح المجال للقيام بعملية تحسينات وتعديلات تدريجية، وعلى أنها أداة لتشجيع المشاركة الأوسع لجميع الفئات المعنية والمجتمع المدني.

٢٥ - وفي سياق الإجراءات المتخذة حاليا للتصدي لتلك المسائل واستنادا إلى شراكة قوية ومخلصة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي للمجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية السعي إلى تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة التالية ودعمها، من خلال سبل منها اتباع طرائق خاصة، للمساعدة في التنفيذ المتواصل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) أن تجدد الدول الجزرية الصغيرة النامية التزامها بالانتهاء من وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وحسب الاقتضاء، الاستراتيجيات دون الإقليمية والإقليمية، قبل الموعد المحدد لذلك وهو عام ٢٠٠٢ حسب ما هو متفق عليه في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة التي عقدت في عام ١٩٩٧، حتى يتسنى بدء تنفيذها في أقرب وقت ممكن؛

(ب) تبادل الخبرات فيما بين المناطق الجزرية المختلفة في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة؛

(ج) وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة من خلال نُهج شفافة على أساس المشاركة، وتحديد مؤشرات وقواعد مرجعية واضحة قدر الإمكان لقياس التقدم الذي يعكس الأهداف الأعم، بما في ذلك الأهداف الإقليمية، في الوقت الذي يعكس فيه الأوضاع القطرية الفردية. وينبغي أن تشكّل هذه المؤشرات إطارا لقياس وتقييم فعالية استراتيجيات التنفيذ الوطني والتعاون الدولي في هذا الصدد؛

(د) تعزيز الخدمات الإحصائية والتحليلية الوطنية والإقليمية حتى يمكن تسجيل وقياس التقدم بشكل ملائم، بما في ذلك التغيرات في حالة الضعف والهشاشة التي تميز أوضاعها الاقتصادية والبيئية. وينبغي أن يشمل تجميع البيانات توزيعا لها حسب الجنس والعمر؛

(هـ) الاتساق مع أهداف الاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل الدولية للتنمية المستدامة التي تم اعتمادها في المؤتمرات العالمية المتعاقبة في فترة التسعينات.

باء - بناء القدرات

٢٦ - يظل بناء القدرات عنصرا حيويا للتنمية المستدامة الطويلة الأجل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه الدول مصممة على مواصلة جهودها لبناء القدرات. ولا يزال الاهتمام مستمرا فيما يتعلق بمستويات المساعدة الخارجية من أجل بناء القدرات. وتعتبر تعبئة الموارد من جميع المصادر أمرا أساسيا لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من مواصلة التزامها بالتنمية المستدامة على جميع المستويات، ولا سيما بناء القدرات لتنفيذ برنامج العمل.

٢٧ - وفي إطار الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه القضايا وعلى أساس الشراكة القوية والجادة القائمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية بما في ذلك تحديد طرق محددة للمساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) مواصلة وضع وتنفيذ استراتيجيات للتنمية المستدامة لتعزيز القدرات المؤسسية؛

(ب) تشجيع التعليم من أجل التنمية المستدامة بما في ذلك التدريب في المجالات الديموغرافية وتحقيق التوازن بين الجنسين في تنفيذ جميع برامج التعليم والبرامج المتعلقة بوعي الجماهير؛

(ج) القيام، بدعم دولي للوكالات القطاعية، حسب الاقتضاء، ببناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع المفاهيم المتعلقة بإدارة التنمية المستدامة موضع التنفيذ، بما ذلك اتباع نهج النظام الإيكولوجي، حيثما كان ذلك ملائما؛

(د) زيادة استخدام النُهج التقليدية والقدرات المحلية في مجال التدريب، وزيادة الوعي واستخدام اللغات المحلية في وضع وعرض المواد وإشراك المجتمعات المحلية في وضع برامج التعليم والتدريب وزيادة الوعي؛

(هـ) مواصلة تعزيز إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وإشراك عدد كبير من الشركاء المحتملين من أجل تشجيع ودعم التنمية المستدامة؛

(و) تعزيز مراكز التدريب والبحوث العلمية والتقنية الإقليمية والبحوث العلمية بما في ذلك تحسين البيانات وجمع البيانات وتعزيز مراكز الامتياز في مجالي السياحة والتنمية المستدامة.

جيم - تعبئة الموارد والتمويل

٢٨ - من الواضح أن تعبئة الموارد تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين أن اهتمامها بالمعوقات في مجال الموارد ليس جديدا إطلاقا فإنها تعتقد بوجوب معالجتها بعزم جديد من قبل جميع الشركاء إذا أريد للدورة الاستثنائية أن توفر المدخلات المطلوبة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. ويشكّل توفر الموارد المالية الملائمة في جميع المستويات عنصرا حيويا للاستمرار في تنفيذ برنامج العمل. كما يعتبر توفر التكنولوجيا الملائمة والمعلومات الأساسية والبيانات البيئية وإمكانية الحصول عليها عنصرا حيويا أيضا لمعالجة القضايا التقنية. وبالتالي سوف يتطلب التنفيذ الناجح لبرنامج العمل توفير وسائل فعالة تشمل توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها وجديدة وإضافية وفقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ والفقرات ٩١ إلى ٩٥ من برنامج العمل والفقرات ٧٦ إلى ٨٧ من برنامج تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وستكون تعبئة الموارد ضرورية أيضا لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا على النحو المبيَّن في برنامج العمل ونقل العلوم والتكنولوجيا وبناء القدرات بما في ذلك التعليم وزيادة الوعي والتنمية المؤسسية.

٢٩ - ويواجه كثير من البلدان الجزرية الصغيرة النامية صعوبة متزايدة في الحصول على تمويل إنمائي تسهيلي بسبب تطبيق بعض أعضاء المجتمع الدولي معايير تركز على المستويات المرتفعة نسبيا من نصيب الفرد في ناتجها القومي الإجمالي دون أن تراعي مراعاة تامة المستويات الفعلية للتنمية وحالات الضعف ومستوى المعيشة بالقيمة الفعلية. ولا يزال للمتطلبات المالية والدعم التقني أهميتهما الحيوية إذا أريد لتنفيذ برنامج العمل أن يمضي قُدما. وسوف يعتمد ذلك في النهاية على الموارد التي تستطيع الدول الجزرية الصغيرة النامية تعبئتها من المصادر الداخلية والخارجية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها التنمية المستدامة عموما ولبناء القدرات بصفة خاصة. واعترافا من اللجنة بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي من بين أكثر البلدان ضعفا من الناحية البيئية فقد حثت المجتمع الدولي على إيلاء أولوية خاصة لأوضاعها واحتياجاتها بمختلف السبل، بما في ذلك تمكينها من الحصول على المنح والموارد التسهيلية الأخرى.

٣٠ - وتشير الإحصاءات المقدمة عن طريق اللجنة إلى أن الهبوط العام في المساعدة الإنمائية الرسمية قد أثّر أيضا في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي شهدت انخفاضا في المدفوعات الثنائية والمتعددة الأطراف من ٣٦٦,٢ ٢ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٤ إلى ٩٦٦,٢ ١ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٧. وكان لهذا الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية أثر على هذه البلدان.

٣١ - ومن المسلَّم به هناك حاجة إلى زيادة تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة على المستوى الوطني وفقا للأولويات والقدرات الوطنية. ويجب أن تعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا على تكثيف بحثها لإيجاد طرق جديدة لتعبئة الموارد ولا سيما لاتخاذ مبادرات إقليمية. كما ينبغي أن يستخدم المانحون والدول الجزرية الصغيرة النامية الموارد الحالية بطريقة أكثر فعالية عن طريق زيادة التنسيق. وينبغي اتخاذ إجراء للبدء في استخدام الدور الذي تضطلع به آليات التنسيق الإقليمية الحالية على النحو الأمثل. كما ينبغي أن تشكّل إمكانية تشجيع التعاون بين القطاع الخاص والشركاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية مجالا لمزيد من الاهتمام بمتابعة برنامج العمل. ويمكن أيضا تعبئة الموارد باتباع نهج إقليمي بشأن القضايا المتعلقة بالسياسة والتشريع والتنمية التقنية.

٣٢ - وقوبلت بالترحيب استجابة مصادر التمويل الدولية، مثل مرفق البيئة العالمية، للقضايا التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ التزامات الدول الجزرية الصغيرة النامية بموجب الاتفاقات ذات الصلة. وسوف يظل مرفق البيئة العالمية قناة مهمة لتوصيل الموارد المالية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي عموما تحسين استجابة وفرص وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٣٣ - وفي إطار الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه القضايا وبناء على الشراكة القوية القائمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، بما في ذلك من خلال طرائق محددة للمساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) تحديد البرامج والمشاريع مع إشارة خاصة إلى المجالات التي تم تحديدها لاتخاذ إجراء عاجل ويمكن تمويلها من مرفق البيئة العالمية وآليات التمويل المتعددة الأطراف الأخرى؛

(ب) تحسين فعالية المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف بما في ذلك، من جملة أمور، توحيد ومواءمة الإجراءات والمؤشرات وطرق الإبلاغ وتعزيز التنسيق فيما بين المانحين؛

(ج) التأسيس على ما تحقق في الاجتماع الأخير للدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين، على أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا لعقد التزامات مالية جديدة وإضافية ومدفوعات من الموارد واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الخارجية الحالية الأخرى على نحو أفضل وأكثر فعالية مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) ينبغي تقييم مقترحات المشاريع المقدمة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بواسطة سلطات مختصة تراعي الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتولي اهتماما خاصا لمجالات برنامج عمل بربادوس التي لم تتلق حتى الآن الموارد الملائمة؛

(هـ) الدعوة إلى مواصلة الالتزام من جانب المؤسسات المالية الدولية بمشاريع وبرامج التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

دال - العولمة وتحرير التجارة

٣٤ - تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات فرص جديدة بسبب العولمة، وهي تملك قدرات متنوعة للتكيف معها. ولذا فإن الفوائد المحتملة للدول الجزرية الصغيرة النامية من العولمة وتحرير التجارة ستتضرر كثيرا ما لم يدرك المجتمع الدولي، بما فيه المنظمات الدولية ذات الصلة، القيود ونواحي الضعف التي تعتريها. ومع ذلك فهناك حاجة ماسة لتيسير إدماج اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاقتصاد العالمي بطريقة مستدامة؛ وذلك بوسائل من بينها أحكام وتدابير محددة. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لذلك في الأعمال التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، مع مراعاة اعتبارات من بينها آثار تضاؤل الأفضليات التجارية على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق تحرير التجارة، فضلا عن الصعوبات التي تواجهها عملية تنويع الأسواق والوصول إليها.

٣٥ - وفي سياق الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه القضايا وعلى أساس الشراكة القوية القائمة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية بما في ذلك من خلال طرق محددة والمساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) معالجة أوجه الضرر والضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار التجارة الدولية، بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق، مع مراعاة الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة وتحرير التجارة على الدول الجزرية الصغيرة النامية والحاجة إلى تيسير إدماج هذه الدول في السوق العالمية؛

(أ) مكرر - معالجة الآثار الضارة والفوائد، القائمة منها والمحتملة، للعولمة وتحرير التجارة على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية ومساعدة تلك الجزر، على نحو مناسب، في تحسين قدرتها التنافسية، عن طريق أمور من بينها توفير اللوازم والتدابير المحددة، وفي هذا الصدد، يشجع النظام التجاري المتعدد الأطراف على النظر، على النحو المناسب، في منح معاملة خاصة وتفضيلية؛

(ب) دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يقوم بالتشاور مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بمعالجة الحالة الاقتصادية والتوقعات التجارية للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال فحصه الشامل المستمر لأثر العولمة وتحرير التجارة على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(ج) تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين وتعزيز قدراتها في مجال السياسة التجارية، والسياسات المتعلقة بفعالة التجارة والتجارة في الخدمات، بما في ذلك التجارة الالكترونية، لمساعدتها في التكيف مع التحدي الذي تفرضه عولمة الأسواق؛

(د) تدعو المجتمع الدولي إلي تقديم الدعم والمساعدة التقنية، حسب الاقتضاء، إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بما في ذلك في مجال بناء القدرات لتعزيز مشاركتها الفعالة في المفاوضات والأنشطة وتسوية المنازعات المتعلقة بالتجارة المتعددة الأطراف (بما في ذلك آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية) وصياغة جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية في المستقبل؛

(هـ) معالجة صعوبات التنويع في اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الاقتضاء.

هاء - نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا

٣٦ - تتميز الدول الجزرية الصغيرة النامية بسمات وشواغل خاصة في مجالات مثل البيئة. ويعد تطوير وتطبيق النهج والتكنولوجيات الجديدة للتخفيف من حدة انبعاثات غازات الدفيئة، والتكيف مع آثار التغير المناخي أمرا حاسما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولتعزيز فعالية هذه التكنولوجيات ينبغي تعديلها، عند الاقتضاء، لكي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما ينبغي التوكيد على التكنولوجيات المنخفضة التكلفة والمجربة من حيث الميزات والأمن البيئيين، من قبيل الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الحفظ. وقد خصصت الدول الجزرية الصغيرة النامية وقتا وجهودا وموارد كبيرة للعمل في مجال التكنولوجيات ومعلومات التكنولوجيا. ويحتاج الأمر إلى قيام جميع المصادر بتوفير الدعم المالي والتقني بصورة مستمرة.

٣٧ - وتمر الدول الجزرية الصغيرة النامية بمراحل مختلفة فيما يتعلق بتقييم أوجه الضعف التي تتسم بها على الصعيد الوطني، وسبل التكيف بالنسبة للتغير المناخي. ويسلم الأعضاء من الدول الجزرية الصغيرة النامية بضرورة إجراء المزيد من البحوث والتحليلات لتقييم آثار التغير المناخي. وثمة حاجة ملحة على وجه الخصوص تتمثل في تحديد التكنولوجيا المناسبة لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية الواطئة، والتي تعتبر إمداداتها من المياه العذبة الوطنية ملوثة بالفعل بسبب تسرب الملوحة إلى المياه العذبة. وتستطيع الجهود الدولية المبذولة من أجل دراسة المشاكل وإجراء البحوث واستحداث تكنولوجيات التكيف أن تكمل وتقوي بصورة مفيدة الأعمال التي بدأتها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٨ - وفي سياق الإجراءات التي يجري الاضطلاع بها لمعالجة هذه المواضيع، واستنادا إلى الشراكة القوية والقائمة على الالتزام بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وهذه الدول مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، بما في ذلك من خلال طرائق محددة، من أجل المساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية ومشاركتها في مبادرات التكنولوجيا النظيفة، بما في ذلك تحديد فرص الاستثمار في التكنولوجيات السليمة بيئيا وممارسات الإدارة البيئية؛

(ب) تشجيع حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على المعلومات المتعلقة بتوافر التكنولوجيا السليمة بيئيا، وشروط نقلها، ولا سيما في مجالات محددة من أجل اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية؛

(ج) بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تقييم احتياجات العلم والتكنولوجيا، وتقييم التكنولوجيا؛

(د) دور الدول الجزرية الصغيرة النامية في استحداث هياكل دعم مؤسسية ذات صلة بالتكنولوجيا، للربط الشبكي، بما في ذلك نظم ومصادر المعلومات، ومراكز التكنولوجيا، ومراكز تنمية المشاريع، ومؤسسات البحث والتطوير؛

(هـ) توفير الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤسساتها المشتركة في مجال التكنولوجيا ومعلومات التكنولوجيا من خلال الدعم المتعدد الأطراف والثنائي؛

(و) تشجيع مشاركة القطاع الخاص، وذلك في جملة أمور، من خلال استخدام ترتيبات الشراكة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتنمية التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى، بغية تيسير نقل واستخدام التكنولوجيا السليمة بيئيا والاستثمارات ذات الصلة بالتكنولوجيا، إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية على النحو المبين في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ز) تشجيع التحالفات الاستراتيجية بين مؤسسات البحث والتطوير ومستعملي التكنولوجيا المحتملين، لتسخير القدرات الإبداعية لدى الأوساط العلمية من أجل وضع استراتيجيات تكيف مبتكرة جديدة ومجربة وتكنولوجيات ذات صلة بالموضوع ومناسبة للظروف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك على سبيل المثال في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

واو - مؤشر الضعف

٣٩ - أشارت اللجنة، في دورتها السادسة، إلى أن مؤشر الضعف الذي يأخذ في الاعتبار القيود الناشئة عن صغر الحجم والهشاشة البيئية، وحالات الكوارث الطبيعية على نطاق قومي، والعلاقة الناجمة عن تلك القيود بالنسبة للضعف الاقتصادي، سيساعد على تحديد مظاهر ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد التحديات التي تواجه التنمية المستدامة. وجرى التسليم أيضا بأن مؤشر الضعف الذي يشمل البارامترات البيئية فضلا عن البارامترات الاجتماعية - الاقتصادية، والذي يأخذ في الاعتبار تماما الظروف الخاصة ومظاهر الضعف التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، قد يكون مفيدا. ويشجع بقوة

استخدام مؤشر للضعف بوصفه تكملة محتملة للمعايير الأخرى المستخدمة لدى اتخاذ القرارات بشأن التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك منحها معاملة تساهلية.

٤٠ - وتبرز الحاجة إلى وجود مؤشر للضعف بشأن البارامترات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية، في برنامج عمل بربادوس. ولقد حددت الدول الجزرية الصغيرة النامية على سبيل الأولوية العليا وضع مؤشر للضعف، وأيدت عملية تحديد مفهوم الضعف من حيث انطباقه على الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحديد عناصر الضعف المشتركة التي تجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية والإيكولوجية الخارجية. ويعد قيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بتنسيق الجهود من أجل وضع هذا المؤشر أمرا أساسيا.

٤١ - وفي سياق الإجراءات التي يجري اتخاذها لمعالجة هذه المواضيع على أساس الشراكة القوية القائمة على الالتزام بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي وهذه الدول مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، بما في ذلك من خلال طرائق محددة، من أجل المساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) إكمال الأعمال الكمية والتحليلية المتعلقة بمؤشر الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية، والأفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٠؛

(ب) بناء القدرة على جميع المستويات من أجل رصد وتقييم الضعف على المدى الطويل؛

(ج) الترحيب بإدراج الدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية "التوقعات البيئية العالمية" التي ستوفر بيانات خط الأساس البيئية بصورة أفضل.

زاي - إدارة المعلومات: شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٢ - تعد شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة ملموسة لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهي تتمتع، إلى جانب برامج تكنولوجيا المعلومات الأخرى بإمكانيات مهمة من أجل تنفيذ برنامج العمل بفعالية وبصورة ناجحة. ولقد شاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة وثيقة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال التحالف التابع لها، بوضع شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم من أجل تعزيز مفهوم الشبكة، أن تقوى الدول الجزرية الصغيرة النامية ملكيتها لها.

٤٣ - وفي سياق الإجراءات التي يجري الاضطلاع بها لمعالجة هذه المواضيع، على أساس الشراكة القوية القائمة على الالتزام بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، يتعين على المجتمع الدولي والدول

الجزرية الصغيرة النامية مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، بما في ذلك من خلال طرائق محددة من أجل المساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج العمل على النحو التالي:

(أ) تيسير نقل التكنولوجيا الحديثة وأنظمة الاتصالات بغية ترويج استخدامها، على النحو المبين في برنامج العمل؛

(ب) معالجة القيود المفروضة على القدرة على الاتصال مع شبكة الإنترنت؛

(ج) تحسين عمليات التزويد بالمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛

(د) تشجيع فرص ومشاركة القطاع الخاص؛

(هـ) توفير ما يلزم من دعم وتدريب للموارد البشرية؛

(و) إنشاء وصلات مع دار تبادل المعلومات الحالية وما يماثلها من آليات الشبكات والاتفاقيات ذات الصلة؛

(ز) الدعوة من أجل التعاون الدولي المناسب للأغراض المذكورة أعلاه؛

(ح) تعزيز شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها أيضا مصدرا مهما للمعلومات بشأن أفضل الممارسات في مجال الإدارة البيئية.

حاء - التعاون والشراكة في المجال الدولي

٤٤ - سيقتضي التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس أن تستخدم منظومة الأمم المتحدة الموارد الحالية بمزيد من الفعالية، وأن تلتمس إمكانيات تعبئة موارد جديدة وتحسين آليات التنسيق بغرض تقديم الدعم في المجالات ذات الأولوية المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بصورة مركزة ومنسقة. وفي هذا الصدد، قد تكون الجهود الجارية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق مفيدة. وسيقتضي الأمر أيضا تعزيز الترتيبات المؤسسية الحالية داخل منظومة الأمم المتحدة بغية تنفيذ برنامج العمل بالكامل. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدورها الحفاز والداعم، ولا سيما من خلال اللجان الإقليمية، التي تقوم بدور أساسي في تنفيذ برنامج العمل بصورة شاملة وخاصة بالنسبة لتوفير المساعدة في مجال بناء القدرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالتالي يجب على الجهود المبذولة لإصلاح الترتيبات المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة أن تأخذ هذه الشواغل في الاعتبار فيما يتعلق بالإجراءات المقبلة.

٤٥ - ويعد الرصد والاستعراض المستمران جانبا مهما لقياس الأداء، وستلزم مواصلة القيام بهما، من خلال التقارير المقدمة من الأمين العام ومن خلال أعمال لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها المتفق عليه (انظر E/CN.17/1996/6). وستحتاج وكالات الأمم المتحدة إلى زيادة التركيز على مجالات الخبرة والولايات المتفق عليها، فضلا عن الاستفادة من الاستراتيجيات الإقليمية أو الوطنية والاتفاقيات والبرامج الموجهة للبلد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك صلات مهمة مع استعراض اللجنة لمسائل المحيطات والبحار والتوصيات المقدمة فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون الدوليين.

٤٦ - وبالإضافة إلى تحسين التنسيق، يتعين على وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تكون أكثر استباقا إلى التماس آراء الدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق مجموعة كاملة من قضايا التنمية المستدامة، بغية كفالة مراعاتها على النحو الواجب لكل من الفوارق الوطنية والحساسيات المحلية، ولا سيما الحساسيات المتعلقة بمجالات من قبيل المعارف التقليدية والمنزلة الخاصة التي تتمتع بها المجتمعات المحلية والأصلية.

٤٧ - وستلزم زيادة الدعم الدولي لأغراض الرصد والتقييم الإقليميين، فضلا عن مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في "التوقعات البيئية العالمية"، وهي مشاركة تحظى بالترحيب. وسيكون من الضروري استحداث معايير نموذجية ومؤشرات لتحسن الأداء، بما في ذلك أطر زمنية لقياس وتقييم تنفيذ برنامج العمل، والقرارات التي تتخذها مجالس إدارة وكالات منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من القيام باستعراضات دورية لبعض نواحي برنامج العمل ضمن إطار لجنة التنمية المستدامة، فإن الاستعراض الكامل والشامل [لهذه القرارات] لتنفيذ برنامج العمل مفيد ومطلوب في عام ٢٠٠٤.

٤٨ - وفي سياق الإجراءات التي يجري الاضطلاع بها لمعالجة هذه المواضيع على أساس الشراكة القوية القائمة على الالتزام من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع الدولي، على المجتمع الدولي وهذه الدول مواصلة ودعم الأهداف والمقاصد والأنشطة التالية، بما في ذلك من خلال طرائق محددة، من أجل المساعدة على مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على النحو التالي:

(أ) تعزيز الترتيبات المؤسسية القائمة من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الأمم المتحدة، من أجل زيادة الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الحد الأقصى، وإضفاء مزيد من الفعالية على ما تقدمه الأمم المتحدة، ووكالاتها، ولجانها الإقليمية من تعزيز ومساعدة للتنمية المستدامة في الدول الجزرية؛

(ب) تيسير تكوين الشراكات فيما بين أصحاب المصالح كافة، ولا سيما المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص؛

(ج) الاعتراف بدور ومهام تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية وتشجيع ودعم جهود هذا التحالف في تعزيز مصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وتنميتها المستدامة والعناية بشواغلها؛

(د) كفالة مراعاة وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء للاستراتيجيات والآليات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة، من قبيل الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية، وغيرها من الاتفاقات و/أو الترتيبات الإقليمية المعتمدة من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث تشكل مظلة شاملة لتصميم البرامج، وذلك بالتشاور الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الموجودة في المناطق المعنية، مما يكفل تزايد اتساق الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة مع استراتيجيات المنظمات الإقليمية لهذه الدول الجزرية، وخطط عملها، وآليات التنسيق بها؛

(هـ) دعم وكالات منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذها. وفي حالة تعذر انضمام بعض هذه الدول إلى الاتفاقيات الدولية، بسبب وجود معوقات تتصل بالموارد المالية أو البشرية، ينبغي لشركاء هذه الدول في التنمية المستدامة التشاور معها لالتماس آرائها بشأن المسائل التي تتناولها تلك الاتفاقيات حتى يتسنى لهؤلاء الشركاء مراعاة مواقف هذه الدول أثناء اجتماعات مؤتمرات الأطراف في هذه الاتفاقيات؛

(و) دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى المنتمية لمناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية أو التي تعمل فيها، من أجل مواصلة وتعزيز الجهود التي تبذلها لتنفيذ برنامج عمل بربادوس، ولدعم جهود التنفيذ الوطني التي تبذلها حكومات هذه الدول الجزرية.

- - - - -